البنك الإسلامي الأردني
(قصة نجاح)

البنك الإسلامي الأردني في سطور...

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة أردنية بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ وباشر الفرع الأول العمل في ١٩٧٩/٩/٢٢م لتقديم الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقد لاقت فكرة تأسيس البنك الإسلامي الأردني ترحيباً كبيراً من المواطنين التواقين لوجود مصارف إسلامية تراعي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأصبح عدد فروع ومكاتب البنك ٧٦ فرعاً ومكتباً .وبدأ البنك العمل برأسمال أربعة ملايين دينار ويبلغ رأسمال البنك حالياً ١٢٥ مليون دينار .

وتخضع معاملات وعقود البنك للرقابة الشرعية من قبل هيئة مؤلفة من أربعة من علماء الشريعة المتخصصين كما يخضع البنك لرقابة البنك المركزي،ويعمل البنك على تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III .

وقد حقق البنك الإسلامي الأردني "بحمد الله" حضوراً مميزاً عبر مسيرته لثلاثة وثلاثين عاماً في القطاع المصرفي الأردني بحصوله على العديد من التصنيفات الائتمانية والجوائز العالمية وتحقيقه نمواً واضحاً في معظم مؤشراته الماليه ليعزز موقعه في القطاع المصرفي الأردني على الرغم من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني مما تشهده المناطق المحيطة من أزمات سياسية واقتصادية وقد أثبتت إستراتيجية البنك في التعامل مع الأدوات المالية المختلفة نجاحها وقدرتها على تخطي المعوقات المختلفة و مواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية وبما يتفق والضوابط الشرعية .

فقد ثبتت مؤسسة Standard &Poor's تصنيف البنك ، حيث حصل على تصنيف ائتماني للالتزامات طويلة الأجل BB و B للالتزامات قصير الأجل مع توقع مستقبلي سلبي.و ثبتت مؤسسة Capital Intelligence تصنيف البنك (BBB-)مع توقع مستقبلي مستقر كما ثبتت مؤسسة Fitch rating تصنيف البنك (BB-) مع توقع مستقبلي مستقر.

جوائز البنك الإسلامي الأردني ...

وحصل البنك أيضا على عدد من الجوائز العالمية خلال عام ٢٠١١وهي جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثالث على التوالي ، وأفضل مجموعة مصرفية في الأردن للعام الثاني على التوالي من مجلة (World Finance)، والمتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية المصرفية، والتي تصدر من لندن.و جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثاني على التوالي، وجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن للعام الثالث على التوالي من مجلة (GlobalFinance)، المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرها نيويورك)، لمساهمته في نمو التمويل الإسلامي وتلبية حاجات العملاء، وتقديم منتجات متوافقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والحرص على استمرار النمو في المستقبل، مما جعله في مصاف البنوك الإسلامية القيادية.

كما يقدم البنك خدماته بوسائل تكنولوجية حديثة ابتداءً من خدمة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية كبطاقات الفيزا العالمية، وفيزا إلكترون وبطاقات الماستر كارد، ويشترك البنك في الشبكة الأردنية لأجهزة الصراف الآلي (JONET) واستخدام أنظمة الاتصال الحديثة في مجال الاعتمادات والحوالات مثل نظام (SWIFT)ونظام الحوالات السريعة (Union Western) ، كما يقدم البنك خدماته للعملاء بواسطة (I –banking)ويقدم خدمة الرسائل القصيرة (sms) وكان البنك أول بنك في الأردن يصدر بطاقة فيزا كارد ذكية (card smart) تطبع (In house) كما أنه أول مصرف في الأردن يقدم خدمة (vbv) التسوق الآمن عبر الانترنت.

نتائج البنك المالية حتى ٢٠١٢/٣/٣١

حقق البنك الإسلامي الأردني خلال الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بعد الضريبة بلغت ٧,٢ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت حوالي١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي .

و بلغت موجودات البنك مضافاً إليها الحسابات المدارة (حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) حوالي ٣,٢٢ مليار دينار مقابل ٣,١٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١.

وبلغت التسهيلات الممنوحة للعملاء(بدون التسهيلات والحسابات المدارة) خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي١,٨٥ مليار دينار مقابل ١,٥٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة نمو ١٩٪ .

وبلغت ودائع العملاء(بما فيها الحسابات المدارة) في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢,٩٢مليار دينار مقابل٢,٨٦مليار دينار كما في ٢٠١١/١٢/٣١.

كما بلغت حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢١٤ مليون دينار مقابل ٢٠٧مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ .

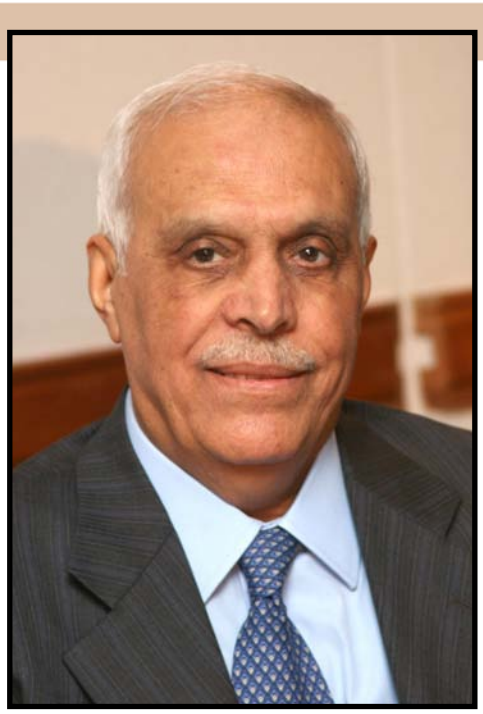

سعادة السيد موسى عبد العزيز شحادة

توجهت مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بمجموعة أسئلة تفضل الاستاذ موسى شحادة بالإجابة عليها:

١-إن المتتبع لأعمال البنك الأردني الإسلامي يتبين له أن استراتيجية هذا البنك واضحة في التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد أبرم اتفاقات مع النقابات المهنية لتقديم تمويلات عديدة بشروط ميسرة في بعضها، كما قدم هدايا لجهات أخرى، ورعى ويرعى مؤتمرات بهدف نشر المعرفة. فهل يمكننا الاطلاع على تفاصيل رؤية البنك في هذه النشاطات؟ وما هي المؤسسات التي يتطلع إلى التعاون معها؟ وهل يضع نسبة محددة من ميزانيته لمقابلة هكذا نشاطات؟ وهل النسبة مقتطعة من أرباحه التشغيلية أم من تبرعات محددة؟

لقد واصل البنك الإسلامي الأردني مسيرته في تعميق تجربة العمل المصرفي الإسلامي محافظاً على مكانته في الساحة المصرفية الأردنية ومرسخاً القناعة بقدرة الشريعة الإسلامية على التعامل بفاعلية مع معطيات العصر معززاً ثقة ورضى المتعاملين معه ومواكباً لكل ما هو جديد في مجال الصناعة المصرفية وتقنياتها رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي والمنطقة المحيطة من أزمات وتأثيرات سلبية على الاقتصاد.

ويتطلع مصرفنا باستمرار الى التعاون مع مختلف أبناء ومؤسسات المجتمع المدني لما فيه مصلحة المجتمع والإسهام في كل ما يعود بالنفع والخير على الجميع فقد تم خلال شهر حزيران الحالي توقيع اتفاقية مع أول نقابة للمعلمين الأردنيين لمنح منتسبيها التمويلات لشراء مساكن أو مواد بناء وسيارات وأثاث بأسعار منافسة وشروط ميسرة ووفق الضوابط الشرعية والاستفادة من الخدمات الالكترونية والخدمات المصرفية الأخرى و بهذه الاتفاقية ينضم أعضاء نقابة المعلمين الأردنيين إلى زملائهم في الهيئات النقابية الأخرى من مهندسين وأطباء وصيادلة وغيرهم يلتزم مصرفنا معهم بمذكرات تفاهم منذ عدة سنوات حيث استفادوا من خدمات مصرفنا وبأسعار منافسة وشروط مريحه .

ويستمر مصرفنا في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والثقافية مع ترسيخ القيم الإسلامية في معاملاته المصرفية المعتادة إضافة إلى تفاعله الايجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي من خلال مساهمته في إيجاد فرص عمل من خلال برامجه واستثماراته مركزاً على برنامج تمويل الحرفيين المطبق في البنك من خلال تقديم التمويل لمشاريع ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة و تمويل هذه الفئة من المواطنين بأسلوب المرابحة.

كما ينفرد ويتميز مصرفنا بين البنوك والمصارف العربية والإسلامية والدولية بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج ، وبلغت القروض الحسنة التي منحها البنك في عام ٢٠١١ حوالي ٢٣،٤ مليون دينار، استفاد منها ٢٧ ألف مواطن أما مجموع القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠١١ فبلغت حوالي ١٥٤,٤ مليون دينار استفاد منها حوالي٢٩٣ ألف مواطن .

واستمر البنك في رعايته لصندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي استحدثه عام ١٩٩٤ويتضامن من خلاله المشتركون على جبر جزء من الضرر الذي يلحق باحدهم لتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك او جزء منها في حالات معينة وقد بلغ إجمالي عدد حالات التعويضات ١٣٦٨ حالة وذلك منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ٢٠١١ وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي ٤ مليون دينار ، وبلغ رصيد الصندوق في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٣١,٩مليون دينار وبلغ العدد القائم للمشتركين في الصندوق في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١١٤ ألف مشترك ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي ٤٨٢ مليون دينار .

كما قدم البنك الدعم للكثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية من خلال تقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة حيث بلغت منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٦,٧ مليون دينار منها دعم للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام والمسابقات التي تقيمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لحفظ القرآن الكريم وجمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم وحفلات الزفاف الجماعي التي تنظمها جمعية العفاف الخيرية ومؤتمرات علمية و برامج تعليمية وثقافية والتبرعات للجان القائمة على بناء المساجد ولجان الزكاة والجمعيات والهيئات الخيرية داخل المملكة .

إضافة الى مشاركة البنك في فعاليات عدد من المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها من قبل كل من البنك الإسلامي للتنمية و مجموعة

البركة المصرفية و المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) و ندوة البركة الفقهية السنوية . بالإضافة الى حرصه على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال المصارف الإسلامية.

كما يهتم البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب و الاهتمام برفع سوية الموظفين، فقام البنك في عام ١٩٨٦ بإنشاء معهد تدريب خاص به يقوم بتصميم وتنظيم برامج تتفق مع طبيعة أعمال البنك وتطبيقاته الشرعية والمصرفية والتكنولوجية وغيرها، كما يتم ايفاد موظفين إلى مراكز تدريب داخل الأردن وخارجه كما قام البنك بمساعدة العديد من البنوك الإسلامية في الخارج سواء بتدريب موظفيهم لدى البنك أو إرسال مندوبين من البنك لنقل الخبرة المصرفية الإسلامية الأردنية إليها وذلك الى بلدان متعددة عربية وإسلامية .

وانطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني "سكن كريم لعيش كريم" و التي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة، وتدعيماً لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلاً لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، فقد تم تخصيص مبلغ حوالي ١٨ مليون دينارا لهذه الغاية بعائد٥٪ سنوياً ومنذ عام ٢٠١٠ بلغ عدد التمويلات لشراء شقق بأسلوب الايجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة ٦٨٣ تمويلاً وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها حتى نهاية عام ٢٠١١حوالي ١٧,٧ مليون دينار .

٢- إن مقارنة نسبة التوزيعات على حسابات الاستثمار المشترك والتي بلغت ٣.٣٥٪ بالدينار و٠.٦٥٪ بالعملات الأجنبية مقابل ١٥٪ نقدا و٢٥٪ عينا لأصحاب الأسهم. علماً أن المصدر الأساسي لأموال البنوك الإسلامية ومنها الأردني الإسلامي هي محفظة حسابات الاستثمار، ويبين ذلك أن محفظة الودائع بلغت ٢.٦ مليار دينار مقابل ٠.٢ مليار دينار كحقوق مساهمين. ألا ترون أن البعد الاستراتيجي يحتم تعديل نسب توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك؟ ما رأيكم في ذلك من الناحية الإستراتيجية عموماً؟

يقوم مصرفنا بتلقي الأموال وتجميع المدخرات (من خلال حسابات الودائع بأنواعها المختلفة) وثم خلطها مع أمواله وموارده الخاصة باعتباره شريك مضارب ثم يعيد استثمارها وفق مجالات وصيغ وأنشطة استثمارية متعددة قائمة على أساس صيغ التمويل المتعارف عليها شرعاً ويطبق مصرفنا سياسات محاسبية لقياس وتوزيع الأرباح على جميع الأطراف حسب الأرباح المتحققة بعد اقتطاع المصروفات المختلفة وحصة البنك كشريك مضارب ويتوقف الربح الذي يحصل عليه المستثمرين على العائد الناتج من استخدام أموالهم المستثمرة وهذه السمة هي التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ويحصل المساهمون على توزيعات الاسهم عن اموالهم المستثمرة وعن ما يحصل عليه البنك من أجور وأتعاب وعمولات وفرق عمله من الخدمات التي يقوم بها موظفوه .

ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المحلي إلا ان نسب توزيع الأرباح التي وزعها البنك الإسلامي على حسابات الاستثمار المشترك تعتبر من أفضل العوائد بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن وهي أعلى من الفوائد أومساوية لها والتي توزعها البنوك في الأردن.

ونأمل مستقبلاً بأن ترتفع نسب الأرباح الموزعة على أصحاب الحسابات الاستثمارية و المساهمين .

٣. يشير نمو أرباح الربع الأول ٢٠١٢ إلى استمرار كفاءة إدارة أعمال البنك الأردني الإسلامي، فكيف ترسم إدارة البنك قراءة المستقبل لتكون بمثابة قصة نجاح تستفيد منها السوق المالية عموماً والبنوك الإسلامية خصوصاً؟

نضع خطة دائماً لخمسة سنوات قادمة ويجري تحديثها سنوياً ونسعى لمتابعة تنفيذها والى زيادة نمو حصتنا من القطاع المصرفي الأردني والإسلامي. وقد استمرت حصة مصرفنا بالنمو في السوق المصرفية الأردنية ففي نهاية ٢٠١١، بلغ مجموع موجودات البنك الإسلامي/مجموع موجودات البنوك العاملة في الأردن ٨,٤٪ ، كما بلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك/مجموع ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن ١١,٦٪ ، في حين ان مجموع أرصدة

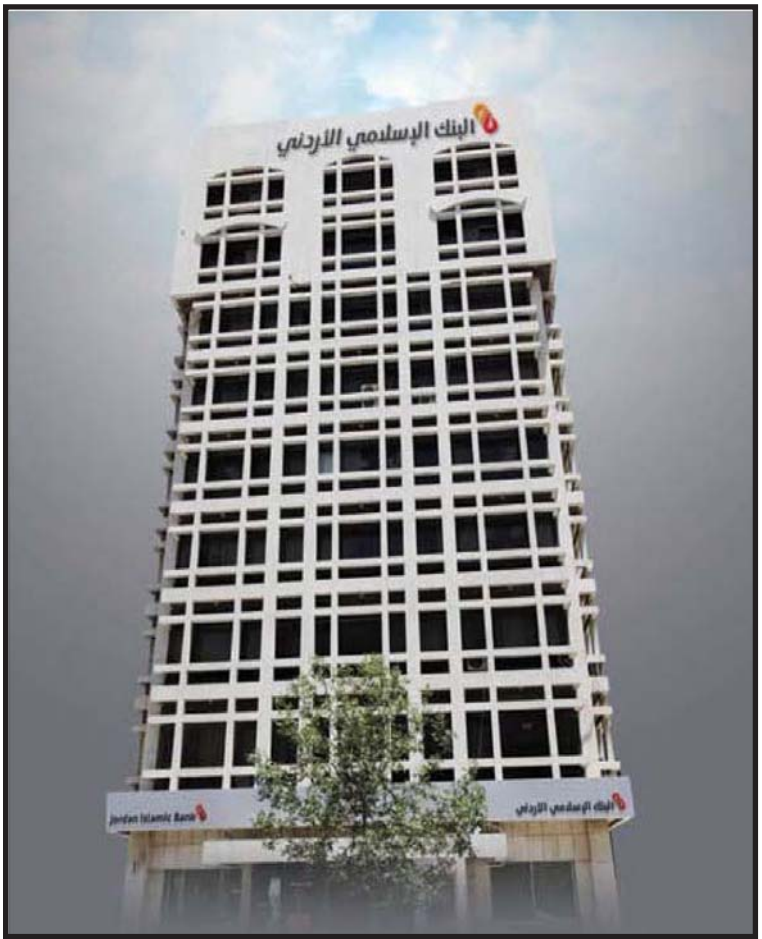

التمويل والاستثمار لدى البنك/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن قد بلغت ١١,٢٪ .

(شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية).

و أدى ذلك إلى استمرار حصول مصرفنا على موقع مميز بالنسبة للبنوك الإسلامية في الأردن فهو يحتل المركز الأول بكل جدارة واقتدار كما تظهر ذلك النتائج في نهاية كانون أول ٢٠١١ وتبلغ نسبة موجودات مصرفنا بالنسبة لموجودات البنوك الإسلامية في الأردن ٦٦٪ وأرصدة أوعيته الادخارية من إجمالي ودائع العملاء شاملاً الحسابات المدارة في البنوك الإسلامية ٦٨,٥٪ وإجمالي التوظيفات المالية والاستثمارية للبنك الإسلامي بالنسبة للتوظيفات المالية والاستثمارية للبنوك الإسلامية ٥٤,٩٪.(شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية).

وقد أدخلنا في خطة مصرفنا تقديم احدث البرمجيات لخدمة العملاء، وتتضمن الخطة المستقبلية لمصرفنا استكمال تطبيق النظام البنكي الجديد في جميع فروع ومكاتب البنك ، و إدخال خدمات مصرفية الكترونية جديدة والتوسع في منح تمويل الأفراد سواء بالمرابحة أو بالإجارة المنتهية بالتمليك ،والتوسع في منح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs).إضافة إلى طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي، وذلك بعد اخذ الموافقة الشرعية عليها.اضافة الى تطبيق خطة التفرع بافتتاح فروع ومكاتب جديدة وتحويل مكاتب الى فروع و تركيب وتشغيل أجهزة جديدة للصرف الآلي واستبدال القديم منها، مع تطوير وتحسين نظام إدارة تشغيلها إضافة إلى تشغيل خدمات مركز اتصال المتعاملين و استفادة متعاملي مصرفنا من الخدمات والمنتجات المقدمة من بنوك مجموعة البركة المصرفية، وكذلك استفادة متعاملي بنوك المجموعة من الخدمات والمنتجات المقدمة من مصرفنا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع إدارة مجموعة البركة المصرفية (ABG) وتعزيز مبادىء الحوكمة المؤسسية مع الاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III.

٤-تشير نسبة كفاية رأس المال البالغة ٢٥٪ إلى متانة وضع المصرف، ويؤيد ذلك تصنيفه بدرجة B/BB. فما هي الاستراتيجية التي ينتهجها البنك في إدارة مخاطره مقابل نجاحه في إدارة أصوله كما أظهرت نسب الأرباح المحققة؟ فهل للصيرفة الإسلامية دور في تحقيق هذه المعادلة الصعبة، وكيف؟

إن العناصر الأساسية لإستراتيجية مصرفنا تقوم على المحافظة على وتيرة نمو أنشطة البنك المختلفة في مجال أرصدة الأوعية الادخارية والتوظيفات المالية وتحسين مستوى الربحية وذلك ضمن الضوابط الشرعية ، والمحافظة على تصنيفات أعلى للبنك والتركيز على زيادة دخل البنك من الخدمات والإيرادات المصرفية مع التركيز على التأجير التمويلي ومواكبة كل جديد في مجال التقنيات المصرفية.

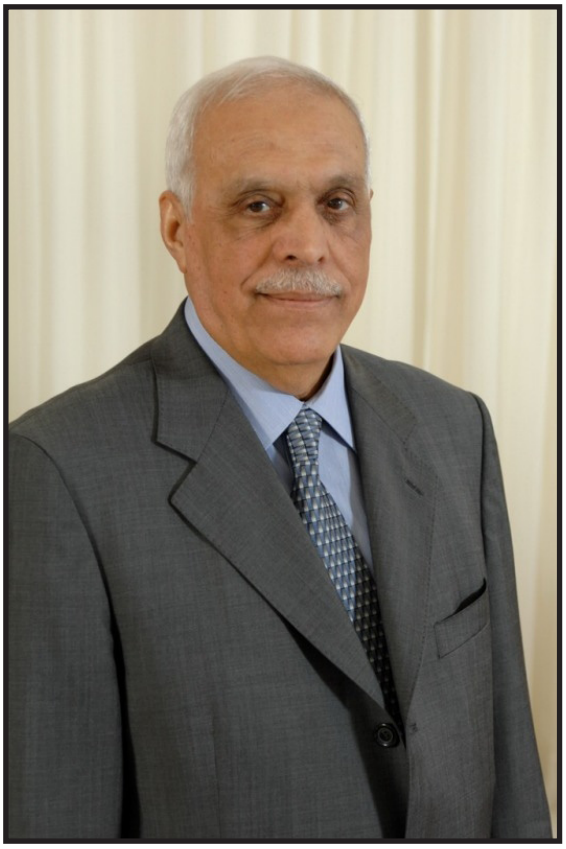

ولقد اهتمت إدارة البنك الإسلامي الأردني بإدارة المخاطر في كافة الأنشطة ومراكز العمل وقد تم تأسيس إدارة مركزية متخصصة للحد من المخاطر المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها البنك مثل مخاطر السوق،مخاطر التشغيل ،مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التسويات وغيرها بهدف الحصول على معدلات ربحية أعلى بمستوى مخاطر مقبول وذلك لمختلف أنشطة البنك وقد تم اتخاذ حزمة من الإجراءات لتحسين إدارة المخاطر منها :-

١. تطوير وتدريب العنصر البشري
٢. نشر ثقافة إدارة المخاطر السليمة في كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة.
٣. الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب.
٤. الالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية
٥. الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية والشرعية

اما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فقد أثبتت قلة تأثرها بالأزمات المالية لما تتمتع به من رقابة ومن مقومات، فالصيرفة الإسلامية كنموذج مالي لا تتعامل بالأدوات المالية المرتبطة بالفائدة المالية المحرمة والتي لا تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وان نجاح البنوك الإسلامية في التقليل من أثار أزمة الائتمان التي تواجه القطاع المصرفي التقليدي ترجع في الأساس إلى عدم إتباعها آلية سعر الفائدة المتبعة في البنوك التقليدية ، وعدم امتلاكها لسندات ربوية وتتعارض مع الضوابط الشرعية.

كما يشتمل التمويل الإسلامي على مشاركة المخاطر لأطراف العلاقة ويتحمل بعضهم البعض وليس مجرد نقل المخاطر إلى أطراف أخرى التي يتم غالباً استغلال نقل هذه المخاطر في النظام المالي التقليدي.

كما أن استمرار التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية التي تعمل وفقها وإعطاء الأولوية إلى الممارسات الرشيدة وإدارة المخاطر الكفؤة في المؤسسات الإسلامية لتستمر في عطائها الخير وكذلك توجيه استثماراتها وسيولتها إلى المشاريع المجدية والتمويلات المدروسة والتحوط والتحفظ زاد في حمايتها من الأزمات التي لحقت بالجميع وهذا ما نقوم باتباعه في مصرفنا لمواجهة أي أزمات محتملة ونعتمد في تمويلاتنا على التدفقات النقدية للمشاريع التي نمولها ودخل الأفراد الذين يمولهم البنك أكثر من اعتمادنا على الضمانات.

٥. إن البعد التنموي للبنوك عموما والإسلامية خصوصاً هدف ترتجيه السياسات الاقتصادية، وتشير أعمال البنك الأردني الإسلامي إلى كفاءته في إدارة أصوله إضافة لمساهماته الواضحة في دعم منظمات المجتمع المدني. وهذه فعلا لها دور في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية. لكن كيف يساهم البنك الأردني الإسلامي في صيغ المشاركة بنوعيها المستمرة والمنتهية بالتمليك في تحقيق التنمية في الاقتصاد الأردني؟ هل يستخدم هذه الصيغ فعلاً؟ وكم تمثل هذه الصيغ كنسبة من محافظه التمويلية؟

إن الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وعلى مسيرة الاقتصاد الوطني وتنميته تحظى باهتمام كبير في توظيفات مصرفنا المالية عبر مسيرته خلال ثلاثة وثلاثين عاماً حيث يقوم البنك بتوظيف ما يتجمع لديه من موارد مالية من خلال الصيغ الشرعية الأكثر ملائمة لأحوال السوق المحلية والتي تتمثل في بيع المرابحة والمشاركة والتمويل بالمضاربة والتأجير المنتهي بالتمليك والبيع بالتقسيط والاستصناع والاستثمار المباشر إضافة إلى توظيف البنك لموجوداته الأجنبية في الأسواق الخارجية من خلال القنوات المتاحة ضمن الضوابط الشرعية والمصرفية ، كما تتوزع توظيفات البنك المالية على مختلف مشاريع وأنشطة القطاعات والمرافق العامة في الاقتصاد الوطني المنتجة للسلع والخدمات ذات النفع العام والمولدة لفرص عمل جديدة ، والمساعدة على تنمية الصادرات وتدفق العملات الأجنبية للاقتصاد الوطني .

ففي بداية عام ٢٠١٢ مثلاً قدم البنك تمويل لشركة الكهرباء الوطنية بمبلغ ٤٠٠ مليون دينار أردني لشراء واستيراد الأجهزة و الكوابل والمحولات والمشتقات النفطية والطاقة وما يلزم الشركة من مستلزمات أخرى وبكفالة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية كما قدم البنك وعلى مدى عدة سنوات تمويلاً لعدد من شركات الكهرباء الوطنية والحكومية والخاصة مبلغ تجاوز ١٣٤ مليون دينار منها ٦ مليون دينار لتمويل مشاريع كهربة الريف .

وهناك المزيد من التمويلات التي قدمها البنك وعلى مدى عدة سنوات منها على سبيل المثال تقديم البنك تمويل لوزارتي المالية والتموين بالدولار الامريكي على مدى عدة سنوات لشراء الأرز والقمح والذره والسكر والزيت والشعير وغيرها من المواد التموينية، وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي (٢٥٤) مليون ديناراً منها ١٠٠ مليون دولار أمريكي اتفاقية تمويل مع الحكومة الأردنية – وزارة المالية لشراء مستوردات المملكة من القمح والشعير ولدعم المخزون الاستراتيجي للمملكة من المواد التموينية وذلك في عام ٢٠١٠.

وفي مجال المرافق الصحية مثلاً ، قدم البنك تمويلا مقداره حوالي (١٥٠) مليون ديناراً لعدد من المستشفيات وشركات تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى تمويل العديد من الأطباء والصيادلة وفنيي المختبرات وشركات استيراد وتصدير الأدوية والمستلزمات الطبية.

وعلى صعيد المرافق التعليمية، قدم البنك تمويلا مقداره حوالي (٢٥) مليون ديناراً لعدد من الجامعات وكليات المجتمع والمدارس الخاصة وأسس البنك مدرسة خاصة وساهم في ثلاث جامعات خاصة في الأردن.

وقدم تمويلاً بالدينار والدولار الأمريكي، على مدى عدة سنوات، لشراء نفط خام لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية بالتعاون مع مؤسسات مالية إسلامية، وقد بلغ اجمالي التمويل الذي قدمه البنك في هذا المجال حوالي (١٦١) مليون ديناراً.

كما قدم تمويلاً لسلطة المياه مقداره حوالي (١٣) مليون ديناراً، وذلك على مدى عدة سنوات لشراء مستلزمات نقل المياه وضخها وتوزيعها.

وقدم تمويلاً مقداره حوالي (٤٧) مليون ديناراً، على مدى عدة سنوات أيضاً، لشركة مصانع الإسمنت الأردنية، وذلك لتغطية مشترياتها من المعدات والأجهزة والمواد الخام.

وقدم تمويلاً مقداره حوالي (٧٥) مليون دينار لسبعة مجمعات تجارية (مول).

إضافة إلى مشاركة مصرفنا في رؤوس أموال عدد من الشركات ذات النفع العام.التي لا يشتمل نشاطها على مخالفة شرعية وتنتج سلعاً وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني وبلغ في نهاية عام ٢٠١١عدد الشركات التي تم الاستثمار في رؤوس أموالها من أموال الاستثمار المشترك والمحافظ الاستثمارية وأموال البنك الذاتية ٤٢ شركة وحجم الاستثمار حوالي١ , ١٣١ مليون دينار.